الأمم المتحدة

S/2008/772

مجلس الأمن

Distr.: General
12 December 2008
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية

يشرفني، بالنيابة عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووفقا للفقرة ١٨ (د) من قرار مجلس الأمن ١٨٠٧ (٢٠٠٨)، أن أقدم طيه التقرير المؤقت لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتوجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة وضميمتها.

وقد نظرت اللجنة في طلب فريق الخبراء، حسبما ورد في رسالته المؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ التي أحال بها التقرير إلى اللجنة (انظر المرفق)، بأن يظل التقرير سريا نظرا للطابع الحساس لبعض المعلومات الواردة فيه وللحالة الراهنة لبعض التحريات التي لا يزال يجريها الفريق.

وفي هذا الصدد، أكون ممتنا لو تفضلتم، على أساس استثنائي، بعدم إصدار تقرير فريقي الخبراء باعتباره وثيقة من وثائق مجلس الأمن إلى حين إصدار التقرير النهائي لفريق الخبراء عملا بالفقرة ١٨ (د) من القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨).

(توقيع) ر.م.مارتي م. **ناتاليغاوا**
الرئيس

151208 151208 08-44528 (A)

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ موجهة من فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٠٧ (٢٠٠٨) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يحيل إليكم طيه تقرير الفريق وفقا للفقرة ١٨ (د) من القرار.

ويطلب فريق الخبراء بكل احترام أن يظل هذا التقرير سريا، على ضوء الطبيعة الحساسة لبعض المعلومات الواردة فيه والحالة الراهنة لبعض التحريات التي لا يزال يجريها الفريق.

(توقيع) مختار كوكوما **ديالو**
المنسق بالنيابة

(توقيع) دينيش **ماهتاني**

(توقيع) جيسون **ستيرنز**

تقرير فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا – مقدمة

١ – فرض مجلس الأمن، بقراره ١٤٩٣ (٢٠٠٣)، حظرا على توريد الأسلحة إلى جميع الجماعات الأجنبية والكونغولية المسلحة والميليشيات التي تعمل في إقليم كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومقاطعة إيتوري، وإلى الجماعات التي ليست أطرافا في الاتفاق العالمي الشامل بشأن الفترة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأنشأ المجلس، بقراره ١٥٣٣ (٢٠٠٤) لجنة معنية بالجزاءات وفريقا للخبراء لا يزيد عدد أعضائه عن أربعة، لرصد تنفيذ الحظر على توريد الأسلحة، ثم مدد المجلس الحظر بالقرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥) ليسري على أي جهة متلقية في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع استثناءات من بينها الجيش والشرطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢ – إضافة إلى ذلك، فرض المجلس أيضا، بموجب القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥)، قيودا على السفر وتجميدا للأصول المملوكة للأفراد والكيانات التي تخالف الحظر على توريد الأسلحة، حسبما تحدده لجنة الجزاءات، وأعاد إنشاء فريق الخبراء بإضافة خبير خامس للمسائل المالية. وبعد انتهاء لجنة الجزاءات، في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، من إعداد قائمة موحدة لتجميد الأصول ومنع السفر، قرر مجلس الأمن، بموجب قراره ١٦٤٩ (٢٠٠٥)، توسيع نطاق قيود السفر والقيود المالية لتشمل القادة السياسيين والعسكريين للجماعات الأجنبية المسلحة النشطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والميليشيات الكونغولية التي تتلقى دعما من الخارج، الذين يعوقون مشاركة مقاتليهم في عمليات نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج.

٣ – وفي عام ٢٠٠٦، جدد المجلس، بموجب قراره ١٦٩٨ (٢٠٠٦) الحظر المفروض على توريد الأسلحة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، بالإضافة إلى تمديد العمل بالتدابير المتعلقة بالسفر والأمور المالية لتشمل القادة السياسيين والعسكريين الذين يجندون الأطفال أو يستغلون الأطفال في النزاع المسلح، ولتشمل أيضا الأفراد الذين يرتكبون انتهاكات خطيرة للقانون الدولي باستهدافهم الأطفال في حالات النزاع المسلح. وجرى تمديد الحظر المفروض على توريد الأسلحة والجزاءات ضد جهات محددة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، بموجب قراري المجلس ١٧٧١ (٢٠٠٧) و ١٧٩٩ (٢٠٠٨).

٤ – في إطار نظام الجزاءات الحالي، المنشأ بموجب القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨)، قرر مجلس الأمن أن يقتصر سريان حظر الأسلحة على جميع الكيانات غير الحكومية والأفراد غير الحكوميين الذين يعملون في إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومد ولاية فريق الخبراء حتى

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وأوضح المجلس أيضا أن الإجراءات المفروضة على الأسلحة وعلى التدريب التقني لم تعد سارية على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأنهى المجلس العمل بالشرط الذي وضعه أصلا بموجب القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥) الذي يقضي بعدم التصريح بإرسال شحنات الأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلا إلى مواقع تعينها الحكومة بالتشاور مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي نفس الوقت، كرر المجلس، بموجب الفقرة ٥ من ذلك القرار، تأكيد الالتزام الواقع على الدول الموردة بأن تخطر لجنة الجزاءات عن جميع شحنات الأسلحة وما يتصل بها من عتاد، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وعن تقديم أي مساعدة أو مشورة أو تدريب تتصل بأنشطة عسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وطلب المجلس أيضا أن تقوم اللجنة بإبلاغ بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بكل إخطار تتلقاه من الدول الموردة، والتشاور مع الحكومة الكونغولية للتحقق من أن شحنات العتاد العسكري تتفق والتدابير المنصوص عليها في القرار. وجدد المجلس، بموجب الفقرات ٦ و ٧ و ٨ من القرار العمل بالتدابير المتعلقة بالطيران المدني والجمارك، وهي التدابير التي اتخذت أصلا بموجب قراره ١٥٩٦ (٢٠٠٥)، وقرر بموجب الفقرتين ٩ و ١١ من نفس القرار، تمديد منع السفر وتجميد الأصول للأفراد والكيانات الذين تحددهم لجنة الجزاءات، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٥ - وقرر المجلس، بموجب الفقرة الفرعية (هـ) من الفقرة ١٣ من قراره ١٨٠٧ (٢٠٠٨) أن يسري تجميد الأصول ومنع السفر أيضا على الأفراد، الذين تحددهم اللجنة، الناشطين في جمهورية الكونغو الديمقراطية والذين يرتكبون انتهاكات جسيمة للقانون الدولي تشمل استهداف النساء في حالات النزاع المسلح بما في ذلك القتل والتشويه والعنف الجنسي والاختطاف والتشريد القسري.

٦ - وفيما يلي ولاية فريق الخبراء حسبما وردت في القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨):

(أ) فحص وتحليل المعلومات التي تجمعها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق مهمة الرصد الموكولة إليها، وأن يتبادل مع البعثة، حسب الاقتضاء، المعلومات التي قد تكون مفيدة في أداء مهمة الرصد المسندة إلى البعثة؛

(ب) جمع وتحليل جميع المعلومات ذات الصلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبلدان المنطقة، وعند الاقتضاء في بلدان أخرى، بالتعاون مع حكومات تلك البلدان، وذلك فيما يتعلق بتدفقات الأسلحة وما يتصل بها من عتاد، فضلا عن الشبكات التي تمارس

أعمالا تنتهك التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١ من القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨) (الحظر على توريد الأسلحة)؛

(ج) النظر في سبل تحسين قدرات الدول المعنية، ولا سيما دول المنطقة، وتقديم توصيات بذلك، عند الاقتضاء، لكفالة التنفيذ الفعال للتدابير المفروضة بموجب الفقرة ١ من القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨)؛

(د) إطلاع اللجنة على آخر التطورات المتصلة بعمله، حسب الاقتضاء، وتقديم تقارير خطية إلى المجلس، عن طريق اللجنة، بحلول ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨ ثم قبل ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، عن تنفيذ التدابير المنصوص عليها في الفقرات ١ و ٦ و ٨ و ٩ و ١١ من القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨)، مشفوعة بتوصيات في هذا الشأن، بما في ذلك تقديم معلومات عن مصادر التمويل، مثل مصادر التمويل المتأتية من الموارد الطبيعية، التي توفر الأموال اللازمة للاتجار غير المشروع بالأسلحة؛

(هـ) إطلاع اللجنة على أنشطته بصورة متواترة؛

(و) تزويد اللجنة، في ما يقدمه من تقارير بقائمة، مدعومة بالأدلة، بالأشخاص الذين تبين أنهم انتهكوا التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١ من القرار، والأشخاص الذين تبين أنهم ساندوهم في هذه الأنشطة لكي يتخذ المجلس ما قد يلزم من تدابير مستقبلا؛

(ز) مساعدة اللجنة، في حدود قدراته ودون الإخلال بتنفيذ المهام الأخرى المسندة إليه، على تحديد أسماء الأفراد المشار إليهم في الفقرات الفرعية من (ب) إلى (هـ) من الفقرة ١٣ من القرار، بموافاة اللجنة دون تأخير بأي معلومات مفيدة؛

وبالإضافة إلى ذلك، طلب مجلس الأمن إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في حدود قدراتها الحالية ودون الإخلال بأداء ولايتها الراهنة، وإلى فريق الخبراء، مواصلة تركيز أنشطة الرصد التي يضطلعان بها في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وفي إيتوري. وطلب المجلس أيضا من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة وفريق الخبراء أن يتعاونا تعاونا مكثفا، بوسائل منها تبادل المعلومات المتعلقة بشحنات الأسلحة والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والمتعلقة بأنشطة الأفراد والكيانات، عملا بالفقرة ١٣ من القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨).

٧ - وفي رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن مؤرخة ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨ (S/2008/312)، عين الأمين العام أعضاء فريق الخبراء، كما يلي: داميان كالاماند (فرنسا، خبير في مجال الأسلحة ومنسق) وكوكوما مختار ديالو (غينيا، خبير في مجال الجمارك)

ودينيش ماهتاني (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، خبير مالي)، وجيسون ستيرنز (الولايات المتحدة الأمريكية، خبير إقليمي) وجان – فرانسوا فيان (كندا، خبير في مجال الطيران). ولم يتمكن عضوان من الفريق الاستمرار في ممارسة مهامهما، وعين كوكوما ديالو منسقا بالوكالة. وساعد الفريق في أداء مهمته مستشاران هما السيد سرجيو فيناردي والسيد برايان جونسون – توماس، فضلا عن فرانسيسكا جانوتي بيسي، بإدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة.

٨ – يود فريق الخبراء أن يعرب عن شكره، بوجه خاص، للممثل الخاص للأمين العام وموظفي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على ما قدموه من دعم وتعاون مستمر. ويود الفريق أيضا أن ينوه مع التقدير بتعاون السلطات الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا خلال زيارات الفريق لهذين البلدين.

ثانيا – المنهجية

٩ – بدأ فريق الخبراء عمله في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٨ في نيويورك، حيث عقد مشاورات مع مسؤولي الأمم المتحدة والبعثات الدبلوماسية قبل أن يسافر إلى لندن وباريس وبروكسل للاجتماع بمسؤولين حكوميين ومنظمات غير حكومية. ووصل الفريق إلى كينشاسا في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ليبدأ ستة أسابيع من العمل الميداني في المنطقة. واعتمد الفريق، على غرار ما فعله في إطار ولايته السابقة، وعملا بالفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ١٨٠٧ (٢٠٠٨)، نهجا يقوم على دراسة حالات إفرادية، مركزا على كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري. ويحقق الفريق في انتهاكات الحظر على توريد الأسلحة إلى جميع الجماعات المسلحة في المنطقة، وعلى الأخص القوات الديمقراطية لتحرير رواندا – قوات ابكونغوزوي المقاتلة، والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وهما المجموعتان اللتان تشكلان أخطر تهديد للسلام والأمن.

١٠ – في ضوء عملية السلام في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، التي أطلقتها وثيقة الالتزامات الموقعة في غوما في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، يفسر فريق الخبراء ولايته باعتبارها رادعا لأولئك الذين يعملون على تقويض عملية السلام في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووجه الفريق اهتمامه بوجه خاص لجمع معلومات تتعلق بالأطراف الاثنين والعشرين الموقعة على الاتفاق لمنعها من استغلال فترة توقف الاشتباكات لإعادة تسليح قواتها والتأهب لمزيد من القتال.

١١ - امتد تحقيق الفريق أيضا، عملا بالفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ١٨٠٧ (٢٠٠٨)، إلى الأفراد الذين ارتكبوا انتهاكات للقانون الإنساني الدولي باستهدافهم النساء والأطفال، وأعاقوا عملية نزع السلاح، وجندوا أطفالا. وعمل الفريق بصدد هذه الأمور، في تعاون وثيق مع البعثة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات المحلية ذات الصلة.

١٢ - وقام الفريق، حسبما طلب إليه مجلس الأمن في الفقرة ٥ من قراره ١٨٠٧ (٢٠٠٨)، بالتحقيق في شحنات الأسلحة المرسلة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، تلك الشحنات التي لم تخطر البلدان المصدرة لجنة الجزاءات بها.

١٣ - قام الفريق أيضا برصد تنفيذ الدول الأعضاء للتدابير المتعلقة بالسفر والأمور المالية المتخذة ضد الأفراد والكيانات الذين وضعت اللجنة قائمة بأسمائهم[(١)].

١٤ - وعملا بالفقرة ١٨ (د) من قرار مجلس الأمن ١٨٠٧ (٢٠٠٨)، بحث الفريق في الصلة بين الموارد الطبيعية وتمويل الجماعات المسلحة غير القانونية.

١٥ - استعمل الفريق معايير الإثبات الموصى بها في تقرير الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل العامة للجزاءات التابع لمجلس الأمن (S/2007/997)، وذلك بالاعتماد على مستندات أصلية، وكلما أمكن، على المشاهدات الميدانية للخبراء أنفسهم. وإذا لم يتيسر ذلك، تحقق الفريق من صحة المعلومات باستعمال ثلاثة على الأقل من المصادر المستقلة والموثوقة.

١٦ - اجتمع الفريق مع عدد من ممثلي الجهات المختلفة خلال عمله الميداني، بما في ذلك السلطات المدنية والعسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من دول المنطقة، وموظفو بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية، وسلطات الطيران المدني الوطنية والدولية، والتجار وممثلي المؤسسات التجارية، وشركات النقل الجوي والبري، ومنظمات غير حكومية، بالإضافة إلى أعضاء ميليشيات سابقين وحاليين. ويحتوي المرفق الأول لهذا التقرير على قائمة بالاجتماعات والمشاورات التي عقدها الفريق.

١٧ - نظرا لطبيعة الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يُعتقد أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة ينفذ في معظمه بتهريب كميات صغيرة إما سيرا على الأقدام أو في مركبات صغيرة. وتحصل الجماعات المسلحة على الإمدادات في معظم الحالات من جيوش أخرى في المنطقة، وخصوصا من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدلا من شراء هذه الإمدادات من أسواق السلاح الدولية مباشرة. ولهذا السبب، ليس هناك الكثير من المستندات التي استطاع الفريق الحصول عليها من السلطات العسكرية أو الجمركية

(١) http://www.un.org/sc/committees/1533/pdf/1533_list.pdf.

أو سلطات الطيران، بخصوص المعدات العسكرية التي قامت جماعات مسلحة غير قانونية بشرائها. واعتمد الفريق، لذلك، على إفادات مباشرة من السلطات المدنية والعسكرية كأساس لمعظم تحقيقاته حول عمليات نقل الأسلحة.

١٨ - اجتمع الفريق أيضا مع ممثلي حكومات ألمانيا، بلجيكا، رواندا، الصين، جنوب أفريقيا، فرنسا، المملكة المتحد لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. وترد في المرفق الأول قائمة بأسماء الكيانات والمنظمات التي اتصل بها الفريق.

ثالثا - السياق السياسي والعسكري

١٩ - ما زال الوضع الأمني محفوفا بالمخاطر في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد وقع ٢٢ جماعة مسلحة، في ٢٣ كانون الثاني/يناير، اتفاقا في غوما، وهو وثيقة الالتزام التي التزمت فيها بوقف إطلاق النار وفض اشتباك قواتها، ومناقشة اندماجها في الجيش الوطني. ومن المفترض أن تعقد هذه المناقشات، التي تسمّى برنامج أماني، في لجان فرعية عسكرية وإنسانية، ولكن التقدم كان بطيئا، وشابه انسحاب المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والقوات الجمهورية الاتحادية من المباحثات لفترات ممتدة.

٢٠ - وبالرغم من اتفاق السلام، ظل العنف مستمرا لا سيما في مقاطعة كيفو الشمالية. وطبقا للمعلومات الواردة من وكالات الأمم المتحدة، أدى القتال بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، والميليشيات الأخرى، في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وأيار/مايو ٢٠٠٨، إلى نزوح ٠٠٠ ١١٨ شخص، ليبلغ العدد الإجمالي للنازحين ٠٠٠ ٥٦٢ شخص في أقاليم لوبيرو وروتشورو وماسيسي. وقد وثّق مسؤولو حقوق الإنسان والهيئات الإنسانية حالات ارتكبت فيها مذابح كبيرة للمدنيين، وخصوصا في كالونج في شباط/فبراير ٢٠٠٨، وفي منطقة بوكمبو - بيرامبيزو بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى ذلك، أُخطرت البعثة بحدوث أكثر من ٢٠٠ انتهاك لوقف إطلاق النار في كيفو الشمالية وحدها منذ توقيع وثيقة الالتزامات.

٢١ - ومن المفارقات أن اتفاق السلام أدى أيضا إلى إنشاء العديد من الجماعات المسلحة الجديدة، التي يزعم أنها تأمل في الاستفادة من المفاوضات للحصول على أموال وعلى رتب في الجيش الوطني وعلى مناصب سياسية. ومن بين الأطراف الاثنين والعشرين التي وقعت على الاتفاق، لم يكن يحظى بتأييد واسع قبل مباحثات السلام سوى القوات الجمهورية الاتحادية والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين. وتلقى

الفريق تقارير عديدة تفيد بتزايد عمليات التجنيد، بما في ذلك تجنيد الأطفال، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ في جميع أنحاء كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وتزعم هذه التقارير أن ذلك قد تم باستخدام الأموال المتلقاة من برنامج أماني لأغراض التوعية.

٢٢ - وفي نفس الوقت، استمر تنفيذ مبادرة مشتركة من حكومتي رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية لمعالجة نزع سلاح الجماعات المسلحة الرواندية وإعادة توطينها، وذلك وفقا لشروط الاتفاق الموقع في نيروبي في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (S/2007/679). وفي نطاق هذه العملية، وقعت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية واتحاد التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية، وهي جماعة صغيرة متفرعة من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، على اتفاق خارطة طريق في كيسنغاني في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٨. ووافق المتمردون على تجميع قواتهم في مواقع تمركز على ضوء عملية نزع السلاح.

٢٣ - وبالرغم من اتفاق نيروبي، لم يتحقق تقدم كبير ضد التجمعات الرئيسية لأفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين ما زالوا يرفضون تسريحهم. ومن المفترض أن تستمر توعية القوات الأجنبية حتى نهاية آب/أغسطس وبعدها قد يبدأ شن عمليات عسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٢٤ - ركزت جهود الفريق على التصدي لاحتمال تصعيد العمليات العسكرية وانهيار عملية السلام. وبينما لم يكتشف الفريق حدوث تدفقات كبيرة للأسلحة إلى المنطقة، فقد استمر بلا هوادة نشاط التجنيد في الجماعات المسلحة غير المشروعة وتمويلها. وأعرب العديد من الموقعين على وثيقة الالتزامات للفريق عن شكوكهم بشأن عملية السلام، ومخاوفهم من احتمال العودة إلى نزاع شامل. وتكمن نقاط الخلاف الرئيسية بين المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والحكومة في إصرار الأول على توسيع نطاق المفاوضات لتشمل عودة اللاجئين من رواندا وبوروندي، وتسريح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والمصالحة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، بينما تفضل الحكومة نهجا عسكريا يهدف إلى إدماج قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في الجيش.

رابعا - دراسة الحالة الإفرادية الأولى: المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب

٢٥ - حسبما أثبت الفريق بالوثائق خلال فترة ولايته السابقة، يبلغ قوام القوات الموالية للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب ما بين ٠٠٠ ٤ و ٠٠٠ ٧ جندي، ينتشرون في معظمهم في إقليمي ماسيسي وروتشورو في كيفو الشمالية. ويوجد مقرها في كيلوليروي، محل إقامة الجنرال لوران نكوندا، وفي موشاكي التي يقود منها رئيس الأركان الجنرال بوسكو تاغانا

العمليات العسكرية. وقد أعاد المؤتمر الوطني تنظيم قواته بنشرها في ثلاثة قطاعات: روتشورو، بقيادة الكولونيل سلطاني ماكينغا، وشمال ماسيسي، بقيادة الكولونيل كلود موشو، وجنوب ماسيسي، بقيادة الكولونيل مونياكازي. وينقسم كل قطاع إلى محورين أو ثلاثة محاور للعمليات. ويوجد على الأقل معسكران للتدريب أحدهما في شانزو (على الحدود الأوغندية بالقرب من بوناغانا) والآخر بالقرب من كيليوليروي في إقليم ماسيسي.

ألف – الدعم العسكري والتجنيد

٢٦ – حصل المؤتمر الوطني للدفاع على معظم أسلحته وذخائره من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. فمن كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أثناء عملية الدمج المؤقت بين ألوية المؤتمر الوطني وألوية القوات المسلحة، تلقت قوات المؤتمر الوطني أسلحة وملابس عسكرية ومرتبات وذخائر من المنطقة العسكرية الثامنة التابعة للقوات المسلحة في غوما.

٢٧ – ووفقا لإفادات ضباط من القوات المسلحة والمؤتمر الوطني ومسؤولين إداريين محليين، فبعد أن استولت قوات المؤتمر الوطني على مخزون يتراوح بين ١٥ و ٢٠ طنا من الأسلحة والذخائر من اللواء الخامس عشر في كيكوكو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ألحقت هزيمة بقوات المؤتمر الوطني عدة ألوية تابعة للقوات المسلحة في موشاكي، واستولت على مخزون أسلحة وذخائر اللواءين الرابع عشر والحادي والثمانين. ويحقق الفريق حاليا في ادعاءات مفادها أن الاستيلاء على هذه المخزونات حدث بتواطؤ من ضباط ألوية القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٨ – ويواصل الفريق التحقيق في درجة الدعم الذي يتلقاه المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب من حكومة رواندا. فالمؤتمر الوطني ما زال يجند عناصر من رواندا، بالرغم من أن معظم من يجندهم هم من السكان المدنيين الروانديين، ومن المقاتلين المسرحين من قوات الدفاع الرواندية، ولم يعد يجند بنفس القدر عناصر من معسكرات اللاجئين الكونغوليين في بيومبا وكيبويه. وبين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠٠٨، أعادت البعثة ٧٢ مواطنا روانديا كانوا مع قوات المؤتمر الوطني، ومن بينهم تسعة جنود أطفال، إلى وطنهم. وأجرى الفريق مقابلات مع العديد من هؤلاء المقاتلين، الذين أفاد معظمهم أنهم تلقوا إغراءات للانضمام إلى قوات المؤتمر الوطني بوعود العمل أو المال. وأفاد آخرون أنهم جندوا قسرا. وتشير هذه الشهادات إلى شبكة للتجنيد تابعة للمؤتمر الوطني عاملة في رواندا، وإن لم يكن واضحا إن كان لحكومة رواندا أي دور في نشاط التجنيد هذا. غير أن العديد من هؤلاء

المقاتلين، بالإضافة إلى الفارين الكونغوليين من صفوف قوات المؤتمر الوطني، أشاروا إلى وجود ضباط من قوات الدفاع الرواندية نشطين في صفوف المؤتمر الوطني كمدربين أو مستشارين. وليس واضحا ما إذا كان هؤلاء الضباط ما زالوا عاملين في قوات الدفاع أو تم تسريحهم. وهذه الإفادات مطابقة للإفادات في مقابلات أخرى أجرتها منظمات غير حكومية مع جنود فارين من صفوف قوات المؤتمر الوطني.

٢٩ - وفقا لمقابلات أجريت مع أحد كبار الفارين من صفوف قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، ومع مسؤول من الاستخبارات الكونغولية، شوهد الكولونيل جول موتيبوتسي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ على الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في بلدة رونيوني، بالقرب من معسكر التدريب التابع لقوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في شانزو، الذي يديره الكولونيل ماكينغا، شوهد مع عشرات من الجنود الكونغوليين الذين كانوا في معسكر موتيبوتسي الواقع في جيكونغورو برواندا. ووفقا لأقوال الجندي الفار من قوات المؤتمر الوطني، الذي كان شاهد عيان، فإن الجنود الكونغوليين كانوا مسلحين، وتنقلهم شاحنات قوات الدفاع الرواندية. وألقت حكومة رواندا القبض على الكولونيل موتيبوتسي في نفس ذلك الوقت تقريبا لمحاولته عبور الحدود. ويواصل الفريق تحري هذه المعلومات.

٣٠ - سافر الفريق إلى منطقة الحدود بين رواندا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفقا لإفادات من الكنائس والمنظمات غير الحكومية المحلية، ثمة مزاعم بأن الكثير من المجندين يعبرون الحدود من خلال منطقة رونيوني على سفوح بركان سابينيو، ومنها يدخلون مباشرة إلى معسكر التدريب التابع لقوات المؤتمر الوطني في شانزو. وشوهدت عمليات العبور هذه مؤخرا في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ولكن التقارير تفيد أنها أقل تكررا بالمقارنة بما كانت عليه في سنة ٢٠٠٧.

٣١ - ناقش الفريق هذه الادعاءات مع حكومة رواندا، التي أنكرت تأييدها للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب ولكنها أفادت بأن من المحتمل أن يكون المتمردون يقومون بنشاط التجنيد سرا في أراضي رواندا.

٣٢ - بدأ المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب يستقبل أيضا عددا كبيرا من المجندين من بوروندي، حيث تفيد الادعاءات بإنشاء شبكة للتجنيد لدعم القوات الجمهورية الاتحادية في كيفو الجنوبية وأيضا المؤتمر الوطني. وأفادت تقارير من أفراد يقطنون المنطقة حول معسكر شانزو الحربي التابع للمؤتمر الوطني بوجود العديد من الجنود البوروندين في الأسواق وعلى الطريق، وقد تم التعرف على الجنود من لهجتهم (فاللغة الكيروندية لها لهجة وكلمات مختلفة

عن لغة الكينيابويشا المحلية، وإن كان السكان من الجانبين يفهمون اللهجتين)، وأفادت أربعة مصادر مستقلة أنها أجرت اتصالات شخصية مع هؤلاء الجنود وتبين لها أنهم من بوروندي. وأكد الفارون من صفوف قوات المؤتمر الوطني والقوات الجمهورية الاتحادية، الذين أجرى الفريق مقابلات معهم، وجود مجندين بوروندين، بل إن أحد الفارين صرح بأن معظم الجنود في شانزو كانوا بوروندين. وأكدت الاستخبارات البوروندية وجود نشاط التجنيد هذا. ويجري الفريق تحقيقات حول الأفراد الموجودين على رأس شبكة التجنيد هذه.

باء – التمويل

٣٣ – أجرى الفريق تحريات حول عدد من الطرق التي استخدمها المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب لجمع الأموال وإدامة أنشطة الحركة في الأراضي التي تخضع لسيطرته. وتتضمن هذه الطرق الحصول على هبات خاصة من خلال التحويلات البرقية الدولية إلى حسابات مصرفية في منطقة البحيرات الكبرى، وهبات نقدية محلية ومساهمات عينية. وتشكل الهبات صندوقا تمويليا يتضمن أيضا الأموال التي تحصّل من خلال نظم الضرائب التي يفرضها المؤتمر الوطني على السكان في إقليمه. ويملك الفريق أدلة تفيد بأن الإيرادات المتأتية من عمليات الجمارك في بوناغانا التي يسيطر عليها المؤتمر الوطني تشكل مصدرا مهما للدخل لحركة التمرد. وحاول المؤتمر الوطني أيضا جمع الأموال من خلال موقعه الشبكي للحصول على الهبات إلكترونيا.

٣٤ – تسلم الفريق مستندات واستمع إلى شهادات شفوية تتعلق بتحويل مصرفي جرى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ من حساب يديره، وفقا لمصادر الفريق، أحد كبار ممولي المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، خارج جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحولت هذه الأموال إلى حساب مصرفي خاص في منطقة البحيرات الكبرى، يديره، وفقا لمصادر عديدة على علم من الداخل بهذا التحويل، شخص آخر تربطه علاقات وثيقة بالمؤتمر الوطني ومع الجماعة المتمردة السابقة المعروفة باسم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما. وهناك مزاعم تفيد بأن عدة تحويلات تمت بين هذين الحسابين منذ سنة ٢٠٠٥، وأن حصيلتها صرفت في النهاية لأحد مساعدي الجنرال لوران نكوندا باتواري (نكوندا). وعقد الفريق مقابلات مع مصادر عدة قريبة من المؤتمر الوطني، فضلا عن سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذين أكدوا أن صاحب الحساب المصرفي المذكور ما زال يقدم المساعدة للمؤتمر الوطني للجماعة المسلحة المتحالفة المسماة القوات الجمهورية الاتحادية. ويواصل الفريق تحقيقاته في هذه الأمور.

٣٥ - وفقا لمقابلات مع كبار رجال الأعمال ومسؤولين إداريين، ومسؤولي البعثة، ومع الفارين من صفوف قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، يحصل المؤتمر الوطني على الدعم والتمويل من أفراد أثرياء في غوما ورواندا، ومن بينهم بعض ملاك شركات تصدير المعادن العاملة في مدينة غوما وملاك مساحات كبيرة من الأراضي في المناطق التي يسيطر عليها المؤتمر الوطني في كيفو الشمالية. وتقدم بعض هذه الهبات مقابل إعفاءات من رسوم الاستيراد، وتوفير الحماية للماشية، وغير ذلك من الخدمات. ويدرك الفريق أن مساهمات أخرى للمؤتمر ربما تمت بالإكراه.

٣٦ - تلقى الفريق معلومات من مصادر مختلفة، من بينها عاملون في الوكالات الدولية العاملة في المجالات الإنسانية وفي مجالات حقوق الإنسان الذين عملوا بشكل مكثف في المناطق الخاضعة لسيطرة المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وأفادت هذه المصادر أن المؤتمر الوطني يفرض طائفة من الضرائب على السكان المحليين، بما في ذلك ضريبة الرؤوس، وضريبة أمن للبضائع التي تمر بأراضيه، وضرائب على الأشخاص النازحين من الداخل الذين يحتاجون إلى مغادرة المعسكرات الإنسانية للعمل في أراضيهم. ومثال ذلك، وفقا لمصادر عدة، يفرض المؤتمر الوطني على الشاحنات التجارية إتاوة تتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ دولار للسفر على محور ساكي - ماسيسي. وينوي الفريق التحقيق في ادعاءات أخرى بأن المؤتمر الوطني يستخدم عمالا بالسخرة في حيازات الأراضي الكبيرة. ووفقا لما ذكرته البعثة، يسيطر المؤتمر الوطني أيضا على سوق روبانغو الكبير الواقع في أطراف حديقة فيرونغا الوطنية، حيث يفرض المتمردون ما يعادل ٥٠ سنتا أمريكيا على كل كيس وزنه ٣٠ كيلوغراما من الفحم. وينتج يوميا في روبانغو حوالي ٣٠ ٠٠٠ كيس من الفحم.

٣٧ - تفقد الفريق معبر الحدود في بوناغانا الذي يخضع للسيطرة العسكرية للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. وقد عين المتمردون ممثلين لهم في مختلف مصالح الجمارك ومصالح الضرائب، ويقتسمون الإيرادات مع مكتب الجمارك والرسوم، والإدارة العامة للهجرة، ومكتب المراقبة الكونغولي، الذي يخضع نظريا لسيطرة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحصل الفريق على مستندات تبين أن المؤتمر الوطني جمع أموالا ضخمة في بوناغانا من خلال الرشاوى والمصادرة القسرية للإيرادات الحكومية، والإعفاءات الضريبية للتجار المحظيين لديه. ويواصل الفريق التحقيق في مسألة احتلال المؤتمر الوطني لهذا المعبر الحدودي، وطلب إحصاءات عن التجارة من الهيئات الحكومية ومختلف الشركات العاملة في غوما.

٣٨ - لاحظ الفريق أن المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب يدير موقعين على الشبكة، يلتمس أحدهما، كما ذكر أعلاه، تقديم الهبات إلكترونيا إلى جماعة المتمردين. ويقوم الفريق بالتحقيق في خوادم الإنترنت والبلدان التي يعمل الموقعان منها.

خامسا - دراسة الحالة الإفرادية الثانية: القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

٣٩ - وفقا لما صرح به فارّون من صفوف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ولما صرحت به البعثة ومحاوروها الإقليميون، تسيطر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على قوات يتراوح عددها من ٦ ٠٠٠ إلى ٧ ٠٠٠ جندي في مقاطعتيْ شمال كيفو وجنوب كيفو. والقائد العام لهؤلاء الجنود، المتمركزين في كالونجي، في إقليم ماسيسي، هو الجنرال سيلفستر موداكومورا، ويساعده في عمله إدارة سياسية تتمركز في أوروبا وفي كيبوا، في إقليم ماسيسي. وتنقسم هذه القوات إلى فرقة شمالية بقيادة الكولونيل باسيفيك نتاوونغوكا (المعروف بأوميغا)، وفرقة جنوبية بقيادة الكولونيل ليوبولد موجيامبيري (المعروف بأخيل). وتسيطر كل فرقة على أربع كتائب تضم من ٥٠٠ إلى ٧٠٠ جندي تقريبا. وإضافة إلى ذلك، يسيطر الجنرال موداكومورا بشكل مباشر على لواء احتياطي يتألف من ثلاث كتائب متمركزة في شمال كيفو.

ألف - الدعم العسكري والتجنيد

٤٠ - تواصل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا حصولها على الأسلحة والذخيرة من الجيش الكونغولي، المسمى بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفقا لما أعلنه العديد من المصادر، تعاونت القوات الديمقراطية بشكل مكثف مع الجيش الكونغولي خلال الصدامات التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ مع قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في إقليميْ ماسيسي وروتشورو. ووفقا لما صرح به العديد من الفارين من صفوف القوات الديمقراطية الذين قابلهم فريق الخبراء، حاربت القوات الديمقراطية بقيادة الكولونيل نسينغيومفا ويلارس (المعروف بسايروس) والكولونيل نديتري ميغو، إلى جانب الجيش الكونغولي ضد قوات المؤتمر الوطني في المنطقة الواقعة حول ساكي وموشاكي وروتشرو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وأكدت مصادر عسكرية أجنبية صحة هذه المعلومات.

٤١ - وأبلغ سبعة فارين من صفوف القوات الديمقراطية، الذين قابلهم الفريق كل على حدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، أنهم كانوا يشترون بانتظام إمدادات عسكرية من الجيش الكونغولي. وفي حين يبدو أن معظم عمليات البيع هذه صفقات جرت بشكل فردي بين الجنود مقابل النقود، أُفيد في بعض الحالات بأن ضباط الجيش الكونغولي يعطون

كميات كبيرة من الأسلحة أو الذخيرة للقوات الديمقراطية. ويعمل فريق الخبراء حاليا على التأكد من صحة هذه الادعاءات.

٤٢ - وكما في تقارير سابقة، يرى الفريق أن التعايش بين الجيش الكونغولي والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا ييسّر إلى حد كبير جدا حصول تفاعلات من ذلك القبيل بين الجماعات ويشكل دعما للقوات الديمقراطية. ورأى الفريق رأي العين هذا التعايش في كاسوغو، بإقليم لوبيرو، وسجل الكثير من تقارير لشهود عيان عن ذلك التصرف في قرى منطقة نيابيوندو، بإقليم ماسيسي؛ وموسنيغي، بإقليم واليكالي؛ وليوفو، بإقليم لوبيرو؛ وعلى طول الطريق بين روتشورو وإيشاشا في إقليم روتشورو؛ ونومبي، في إقليم كاليهي؛ وكيليمبوي في إقليم فيزي.

٤٣ - تجري حكومة الكونغو الديمقراطية حاليا عملية توعية لأفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بغية إعادتهم إلى وطنهم، وفقا للشروط الواردة في اتفاق نيروبي. وهذا ما يجعل التعايش أكثر غموضا من حيث ولاية فريق الخبراء. ورغم أن الفريق في الماضي كان يعتبر هذا التصرف على أنه يشكل انتهاكا للحظر المفروض على الأسلحة (انظر الفقرة ١٦٢ من الوثيقة S/2005/30)، أوضحت الحكومة أن اتصالا من هذا القبيل ضروري لعملية التوعية. ويواصل الفريق التدقيق في العلاقات القائمة بين الجيش الكونغولي والقوات الديمقراطية لتحديد ما إذا كانت عملية التوعية هذه تيسّر تقديم الدعم العسكري أو المالي لجماعة مسلحة غير مشروعة.

٤٤ - وبين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠٠٨، سرّحت البعثة ٤٣ روانديا من صفوف الجيش الكونغولي وأعادتهم إلى وطنهم. ويحقّق الفريق في الكيفية التي انضم بها هؤلاء المقاتلون إلى الجيش الكونغولي.

٤٥ - وأبلغت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الفريق أنه بينما يمكن أن تكون هناك حالات فردية عن أفراد متعاونين مع القوات الديمقراطية، ليس هناك دعم منهجي يقدم لهذه الجماعة.

باء - التمويل

٤٦ - يأتي أهم مصادر الدخل التي تجمعها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من مشاركتها في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، ويتم ذلك أحيانا بالتواطؤ مع أفراد داخل وحدات الجيش الكونغولي وبمساندة مالية من المتاجر في بوتيمبو، وغوما وبوكافو. وعلى وجه الخصوص، تشارك القوات الديمقراطية بشكل مباشر في تجارة الذهب،

والكاسيتيريت (حجر القصدير)، والكولتان، والولفراميت وغيرها من المعادن في شمال كيفو وجنوبها، وفي تجارة الأخشاب والقنب في شمال كيفو. وتستفيد القوات الديمقراطية في الكثير من الأحيان من خلال إجبار صغار العاملين في التعدين على بيع منتجاتهم بأسعار بخسة أو مقابل بضائع عامة ذات نوعية متدنية. وبسبب عدم موثوقية إحصاءات التصدير الرسمية ونظرا للديناميات المحلية المتنوعة في مختلف مواقع التعدين التي تسيطر عليها القوات الديمقراطية، لا يمكن إجراء تقييم دقيق لما تكسبه الجماعة المتمردة من أرباح. ومع ذلك، واستنادا إلى البحوث التي قام بها الفريق، فإن تجارة المعادن يمكن أن تدرّ على القوات الديمقراطية دخلا شهريا يبلغ بضع مئات الآلاف من دولارات الولايات المتحدة. والفريق على علم بالأشكال الأخرى من الضرائب، من قبيل ضرائب الرؤوس والضرائب المفروضة على نقل السلع التي سيجري التحقيق فيها لاحقا، إلا أن الفريق يركّز، لأغراض هذا التقرير المؤقت، على التجارة المربحة في الموارد الطبيعية.

٤٧ - وقد قام عضوان من الفريق بزيارة كاسوغو وكيرومبا، وهما موقعان تجاريان مهمان لإنتاج الذهب يقعان في إقليم لوبيرو الواقع بشمال كيفو، الذي تفيد التقارير بأنه أحد أهم مصادر الذهب بالنسبة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ولاحظ الفريق وجودا واسع النطاق لمقاتلين مسلحين تابعين للقوات الديمقراطية في سوق كاسوغو، حيث أكد أفراد مدنيون وموظفون في السلطات المحلية وقادة في الجيش الكونغولي، أن القوات الديمقراطية تسيطر على العشرات من مواقع تعدين الذهب الغربي إلى الغرب من كاسوغو الواقعة في أعماق الأدغال. ووفقا لما أورده العديد من التقارير، تفرض القوات الديمقراطية الموجودة في هذه المنطقة رقابة محكمة على المدنيين العاملين في التنقيب على الذهب الذين يُجبرون على بيع ما لديهم من الذهب بأسعار تقل عن أسعار السوق مقابل بضائع رخيصة الثمن، من قبيل الصابون أو الجعة. ويمثل الاشتراك في تجارة الذهب جزءا من نظام وحشي فُرض على السكان المحليين يشمل الاغتصاب والقتل والسلب والنهب. وقالت جميع المصادر التي أجريت لقاءات معها إن كل تجارة الذهب تقريبا في المنطقة تسيطر عليها القوات الديمقراطية، التي تبيعه مباشرة إلى التجار في كاسوغو. وذكر أحد تجار الذهب في القرية أنه يمكن لتاجر بمفرده أن يشتري أسبوعيا ذهباً من أفراد القوات الديمقراطية بقيمة بضعة آلاف دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٤٨ - بعد أن حصل الفريق على أدلة إثبات مستندية تحدد تجار الذهب الذين يتخذون من كاسوغو مقرا لهم، أجرى الفريق لقاء مع هؤلاء التجار في كاسوغو وأبلغهم أن شراء الذهب من القوات الديمقراطية يشكل انتهاكا لنظام الجزاءات. وسمّى تاجران الأشخاص الذين يشترون منهما الذهب في بوتيمبو. وبشكل منفصل، أكد أيضا أحد كبار أعضاء

الأوساط التجارية اسم أحد المشترين الرئيسيين في بوتيمبو. وأكدت وكالتان حكوميتان أن هذا المشتري عضو في تعاونية تضم أربعة تجار ذهب في بوتيمبو، يشترونه من كاسوغو.

٤٩ - والتقى الفريق أيضا تجار ذهب في منطقة كيرومبا أكدّوا نتائج بحوث الفريق التي استخلصها في ما يتعلق بتجارة الذهب في كاسوغو وزود هؤلاء التجار الفريق بأسماء أهم الأشخاص الذين يشترون الذهب منهم، ومنهم المشتري الرئيسي لذهب كاسوغو في بوتيمبو، وهو عضو في التعاونية المشار إليها آنفا. وأكد مسؤولون محليون أن الذهب في كيرومبا تسيطر عليه بشكل كامل تقريبا القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وادعوا أن التجار الذين يتعاملون مع هذه القوات يحتفظون بهامش ربح يقدر بنحو ١٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة لكل غرام من الذهب المبيع، أي ما يقرب من نصف قيمة الغرام الواحد.

٥٠ - وأكد مسؤولون حكوميون في المنطقة أن عملية شراء الذهب عادة ما تكون مسبقة التمويل بدءا بالمشترين الخارجيين ومرورا بالوكالات التجارية الأجنبية الموجودة في بوتيمبو، وغوما وبوكافو، وانتهاء بالتجار في الميدان الذي يشترون الذهب من المواقع التي تسيطر عليها القوات الديمقراطية. ويعتزم الفريق تحديد مشتري الذهب الذي يُصدَّر من هذه الشبكات التي تتخذ من بوتيمبو مقرا لها.

٥١ - وفي زيارة منفصلة قام بها الفريق لمنطقة التعدين في نومبي الواقعة في كيفو الجنوبية، تسنّى له، باستخدام أساليب مماثلة في التّقصّي، تحديد تاجر ذهب من غوما يشتريه من المناجم التي تسيطر عليها القوات الديمقراطية بالقرب من نومبي. وتلقى الفريق أيضا معلومات عن شبكات أخرى تابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا للاتجار بالذهب ترتبط ببوتيمبو، وغوما وبوكافو، ويعتزم الفريق متابعة هذه الروابط في إطار ولايته الحالية.

٥٢ - وفي واليكالي اختار الفريق أن يركز على منجم بيزي وعلى شبكات التعدين الموجودة في مدينة واليكالي، وعلى الطريق المؤدي إلى بوكافو. وتسنّى للفريق تأكيد وجود محدود لعناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في موبي ونجيغالا، وهما الموقعان التجاريان الأقرب إلى بيزي، وهي أهم منجم في واليكالي يسيطر عليه اللواء ٨٥ التابع للقوات الديمقراطية. وأفاد محاورون داخل البعثة أنه جرى تسريح وحدة عسكرية واحدة على الأقل تابعة للقوات الديمقراطية في موبي خلال الشهرين الأخيرين. ويدعي كل من الشرطة التي تكفل حماية الطريق من نجيغالا إلى بيزي، وأحد ضباط الجيش الكونغولي ومسؤول من رابطة التعدين الحِرَفي في بيزي، أن تجارا يتعاملون مع القوات الديمقراطية تسللوا إلى المناجم لشراء الذهب. وتلقى الفريق تقارير تفيد بأن نشطاء من القوات الديمقراطية يشتركون أيضا في تصدير بعض ذهب بيزي الذي يُرسَل بطريق البر إلى بوكافو وغومو،

ويفرضون أيضا ضرائب على منتجات تعدين أخرى وأثناء عبورها على نفس الطريق. ويساور الفريق قلق بشأن الصلة بمنجم بيزي، وهو أحد أكبر المناجم في شمال كيفو، تثير القلق، رغم عدم قدرة الفريق، في هذه المرحلة، على تأكيد مدى اشتراك القوات الديمقراطية في تجارة المعادن هناك.

٥٣ - ويشعر الفريق بالانزعاج إزاء مدى سيطرة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على مدينة موسينغي، وعلى الطريق بين واليكالي وبوكافو وعلى حافة منتزه كاهوزي - بييغا الوطني. وتلقى الفريق معلومات (انظر الفقرة ٥٤ أدناه) من شهادات قدمها مدنيون على الطريق إلى موسينغي، ومن الفارين من صفوف الجيش الكونغولي والقوات الديمقراطية، وتأكدت التفاصيل من رواية قدمها موظفون في البعثة قاموا بزيارة أحاطها الكتمان إلى موسينغي.

٥٤ - وتقوم عناصر مسلحة من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وعناصر من اللواء ٨٥ التابع للجيش الكونغولي بتسيير دوريات في موسانغي أيام افتتاح السوق، حيث تُجلَب المعادن، وخاصة الكاستيريت، من مناجم تقع داخل منتزه كاهوزي - بييغا الوطني وعلى مشارفه، لكي تباع في منازل التجار المحليين. ويقوم عمال في متجرين معروفين الآن للفريق، بشراء هذه المعادن من التجار ويقومون بترتيبات نقلها باتجاه هومبو وإلى بوكافو. وتشرف عناصر من القوات الديمقراطية على بيع هذه المعادن في موسينغي. ويحضر هؤلاء شخصيا عملية البيع في كثير من الأحيان. وتحتفظ عناصر من اللواء ٨٥ بعلاقات طيبة مع القوات الديمقراطية في موسونغي وتفرض ضرائب على السوق المحلية.

٥٥ - وتسنى لعضوين في الفريق السفر إلى نومبي ونيابيبوي في إقليم كالاهي الواقع في كيفو الجنوبية، وهما منطقتان غنيتان بالمعادن التي تُصدَّر إلى متاجر في غوما وبوكافو. وتسنى للفريق التأكد من أن بعض المناجم الواقعة بالقرب من نومبي تسيطر عليها عناصر من القوات الديمقراطية، واطلع على مستندات رسمية تتضمن أسماء التجار والمتاجر الذين يشترون المعادن من نومبي.

٥٦ - واطّلع الفريق أيضا على مستندات رسمية تتضمن أسماء المتاجر التي تشتري الكاستيريت ومعادن أخرى من مانغوريجيبا في إقليم لوبيرو. ووفقا لما أفاد به بعض الموظفين في البعثة، تعد مانغوريجيبا موقعا لتجارة المعادن المستخرجة من الأراضي التي تسيطر عليها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٥٧ - وقام عضوان في الفريق بزيارة ليوفو ومناطق الغابات المحيطة بها بإقليم لوبيرو حيث لاحظا أن آلاف الأشجار في الغابة قد قطعت. وتلقى الفريق معلومات من مسؤولين ورجال

أعمال محليين تفيد بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعات مسلحة أخرى تدفع للعمال أجورا ليقوموا بقطع الأشجار وبيع خشبها لتجّار في غوما. ويبدوا أن عناصر من اللواء ١٥ التابع للقوات الديمقراطية، الذي رآه الفريق منتشرا حول ليوفو، يشاركون في الإشراف على هذا النشاط، وفي جباية ضرائب على نقل الأخشاب إلى خارج المنطقة. وقد سيطروا أيضا على تجارة الفحم التي نشأت باعتبارها منتجا ثانويا ناجما عن قطع الأشجار. ويمكن لحمولة شاحنة واحدة (٣٠٠ لوح خشبي) أن تدر مبلغا قدره ٠٠٥ ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة في السوق المفتوحة في غوما. ويتولى الفريق التحقيق مع قادة الجيش الكونغولي ومع التجار في غوما الذي يستفيدون من هذه التجارة.

٥٨ - وتلقى الفريق أيضا معلومات تفيد بأن عناصر من اللواء ١٥ التابع للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا يشاركون أيضا بشكل مباشر في تجارة القنب مع القوات الديمقراطية، الذين يزرعون كميات كبيرة من هذا المخدر في المنطقة المحيطة بميريكي، في إقليم لوبيرو، ويبيعونه لزوجات ضباط في الجيش الكونغولي أو يبيعونه مباشرة إلى الضباط أنفسهم. ولاحظ العديد من الموظفين الإداريين المحليين شخصيا حصول هذه التجارة، التي تجري عادة أيام افتتاح السوق وتشتمل على بيع مئات الكيلوغرامات من القنب شهريا.

٥٩ - ويحقق الفريق أيضا في معلومات عن عمليات تحويل أموال تفيد بأن نشطاء القوات الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يرسلونها إلى أسرهم وإلى قادة سياسيين في الخارج. وهذه الأموال ناشئة على الأرجح من أنشطة غير مشروعة تجري في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

سادسا - الجماعات المسلحة الأخرى

ألف - ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين

٦٠ - ربما كان ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين (جماعة الائتلاف) ثالث أكبر جماعة مسلحة في شرق الكونغو بعد كل من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. وقد أُنشئت الجماعة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧ من ميليشيات شتى قائمة على أسس إثنية، ويقودها الجنرال لافونتين سيكولي الذي يتخذ مقره حاليا في موهانغا بإقليم لوبيرو. وفي الآونة الأخيرة، شُكل فرعان آخران لجماعة الائتلاف في كيفو الجنوبية تحت قيادة الجنرال روتامبوكا، وفي كيفو الشمالية تحت قيادة ندومفيريي. ويتكون الجزء الأكبر من قوات جماعة الائتلاف من طائفة الهوتو، وهم موالون للجنرال موغابو الذي يتخذ مقره بالقرب من نيابيوندو في إقليم ماسيسي. وفي أوائل عام ٢٠٠٨، أخذت التوترات تظهر

بين فصائل جماعة الائتلاف المختلفة، وذلك راجع خاصة إلى تمثيل كل منها في برنامج آماني، مما أدى إلى تعليق مشاركة فصيل الجماعة المشكل من الهوتو في العملية. ثم انضموا من جديد إلى العملية في وقت لاحق بعد تغيير وفدهم.

٦١ - ووفقا لما ذكرته البعثة، يوجد لدى جماعة الائتلاف نحو ٥٠٠ ١ إلى ٠٠٠ ٢ مسلح، وإن كانت التقديرات تتفاوت كثيرا. وقد تمكنت جماعة الائتلاف في عملياتها من دحر قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مناطق عدة، ولا سيما في المنطقة المحيطة بماسيسي. وكثير من مسلحي جماعة الائتلاف هم من الفارين من صفوف المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، مما يشير إلى اتساع الصدع بين الهوتو والتوتسي في كيفو الشمالية.

٦٢ - ويقوم الفريق بتتبع القرائن المتعلقة بالدعم العسكري الذي قدمته القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (القوات المسلحة) إلى ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين في أثناء عملياته ضد المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. ولاحظ الفريق تعايُش جماعة الائتلاف مع القوات المسلحة في نومبي بإقليم كاليهي، كما وردت إليه تقارير موثوق بها عن تعايش مماثل في نيابيوندو بإقليم ماسيسي.

٦٣ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قام وفد مشترك يتألف من ممثلي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة بزيارة إلى مبافينيوا حيث كان اتحاد التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية قد جمع قواته. وكان الجنرال لافونتين، زعيم جماعة الائتلاف حاضرا أيضا. وحسب ما جاء على لسان عدة شهود عيان، سلم ممثلون للحكومة علنا لكل من الجنرال لافونتين والجنرال موساري، قائد اتحاد التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية، مبلغ ٥٠٠ ٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة (وقالت بعض المصادر إن المبلغ الذي تسلمه كل واحد منهما هو ٠٠٠ ٤ دولار) لتغطية نفقات المسائل اللوجستية المتعلقة بعملية التسريح. وأعرب كلا الجنرالين موساري ولافونتين عن استعدادهما للقيام، على التوالي، بتسليم المسلحين لإعادتهم إلى الوطن وإدماجهم في القوات المسلحة.

٦٤ - ذكرت التقارير أن رجال أعمال في بوتيمبو كانوا، منذ اجتماع كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، يزودون الجنرال لافونتين بالمواد الغذائية في عدة مناسبات في مخيمه في موهانغا. وفي ضوء الأحداث السالفة الذكر، يسلم الفريق بصعوبة التوفيق بين ولايته المتمثلة في التحقيق في تمويل الجماعات المسلحة غير المشروعة وبين متطلبات عملية السلام الجارية.

٦٥ - وحسب ما ورد عن مصادر من أصحاب المزارع والمجتمع المدني، أقدمت جماعة الائتلاف على سرقة المئات، وربما الآلاف، من رؤوس الماشية على مدى الأشهر الخمسة

عشر الماضية. وتقوم الجماعة المسلحة في كثير من الأحيان ببيع الماشية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا أو في الأسواق المحلية. وحيث إن سعر الماشية يتراوح بين ٤٠٠ و ٨٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للرأس، فقد يكون هذا النشاط أكسبها أموالا تُعد بمئات الآلاف من الدولارات.

٦٦ - وحسب تقارير بعثة الأمم المتحدة والإدارات المحلية، فإن جماعة ائتلاف متورطة أيضا في جباية ضرائب على تجارة الأسماك في أرجاء كاماندي الواقعة على بحيرة إدوارد، وتورطها في الصيد غير المشروع في منتزه فيرونغا الوطنية. وأدى التنافس على عائدات هذه الضرائب إلى نشوب اشتباكات متكررة بين القوات المسلحة وجماعة الائتلاف. وقد تمكن الفريق من العثور على عدد من المناجم في أثناء زيارته الميدانية إلى نوميي ونيابيبوي في إقليم كاليهي بكيفو الجنوبية، وهي مناجم تسيطر عليها جماعة الائتلاف بالتعاون مع عناصر من الألوية المدمجة الثالث والثامن والسادس عشر التابعة للقوات المسلحة. وحصل الفريق على وثائق مفصلة تتضمن معلومات عن قيام شركات في غوما وبوكافو بشراء المعادن من نوميي.

باء - جماعات الماي - ماي في إقليمي بيني ولوبيرو

٦٧ - قام الفريق بزيارة لمنطقة ''الشمال الكبير'' في كيفو الشمالية، التي تتكون من إقليمي بيني ولوبيرو، لمتابعة تقارير وردت عن عمليات تجنيد واتجار بالأسلحة في تلك المنطقة. وتنشط في هذه المنطقة خمس جماعات فقط من الجماعات الموقعة على بيانات الالتزام، وهي ماي - ماي فوروندو، وماي - ماي رويتروري، وسيمبا، وماي - ماي كاسينديان. ووفقا لما ذكرته مصادر عديدة، منها مسؤولون إداريون محليون وبعثة الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية، لم يكن لأي من هذه الجماعات أعداد ذات شأن من الأتباع قبل وثائق الالتزام، إلا أنها ظلت كلها تقوم بعمليات تجنيد منذئذ لتعزيز موقفها في المفاوضات. وتشير التقارير إلى أن العديد من مسلحي تلك الجماعات هم مقاتلون سابقون، ومنهم أطفال مجندون. فقائد إحدى الجماعات، وهو الجنرال باراكا من ماي - ماي فوروندو، يبلغ من العمر سبع سنوات حسبما ذكره جنوده وقادته السياسيون أنفسهم.

٦٨ - ويواصل فريق الخبراء تحقيقاته بشأن هذه الجماعات قصد تحديد كيفية حصولها على معدات عسكرية ومعرفة ما إذا كانت تقوم بتجنيد الأطفال بصورة ممنهجة.

٦٩ - وقد زاد تحالف القوى الديمقراطية الأوغندية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا من نشاطه في المنطقة الواقعة بين إرينغيتي وكامانغو وموتوانغا، على مقربة من الحدود مع مقاطعة إيتوري بجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. وحسب ما ذكره أحد قادة تحالف القوى الديمقراطية الأوغندية الذي استجوبه الفريق، فإن تحالف القوى الديمقراطية الأوغندية/الجيش

الوطني لتحرير أوغندا متورط في المتاجرة بالأخشاب والذهب في هذه المنطقة بالتعاون مع مسؤولين ورجال أعمال محليين، ويحصل على الأسلحة بواسطة تجار الأسلحة على الصعيد الإقليمي. ويحاول الفريق الحصول على المزيد من الأدلة بشأن هذه الادعاءات.

جيم – الميليشيات الأخرى

٧٠ – وردت إلى الفريق معلومات من مصادر شتى بشأن ميليشيا صغيرة من الماي – ماي اسمها القوات المسلحة لجمهورية ماي – ماي الكونغولية، وكانت تتمركز في نياميليما بإقليم روتشورو. وكانت الميليشيا تتشكل من عشرات الجنود ويقودها الكولونيل سيليو.

٧١ – وحسب تحقيق أجراه المجلس الإقليمي والمسؤول الإداري المحلي واثنان من الفارين من صفوف الماي – ماي، كانت هذه الميليشيا تتلقى الدعم من أحد نواب الحكومة في الإقليم يُدعى فاليريان كيندا كيندا. وحسبما ورد على لسان الفارين الاثنين من الماي – ماي اللذين استجوبهما الفريق في معسكر بعثة الأمم المتحدة، فقد قام السيد كيندا مرارا بمحادثة الكولونيل سيليو عبر الهاتف لتنسيق العمليات العسكرية والإمدادات العسكرية، وكان يوفر الأدوية لمقاتلي سيليو.

٧٢ – وأبلغ كل من الفارين الاثنين واللجنة الإقليمية الفريق بوصول شحنة أسلحة إلى بورامبا في شباط/فبراير ٢٠٠٨ كانت قادمة من غوما على متن حافلة صغيرة بيضاء اللون. وحسبما ذكره الفاران اللذان شاركا في نقل العتاد إلى معسكرهما في كاكورو صحبة ٤٠ جنديا آخرين، كانت الحافلة الصغيرة محملة بالمعدات التالية، وهي معدات كانت جديدة وملفوفة في البلاستيك: قنبلة صاروخية، و ٢٦ بندقية هجومية من طراز AK 47، ورشاش.

٧٣ – وأوردت التقارير أن هذه الميليشيا قد حُلت على إثر هجوم شنته عليها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وسيواصل الفريق التحقيق في أمر تشكيل هذه الميليشيا ودعمها.

سابعا – تجنيد الجماعات المسلحة للأطفال

٧٤ – على الرغم من التطورات الإيجابية المسجلة بعد مؤتمر السلام في مقاطعتي كيفو، والالتزامات المحددة التي قطعتها الجماعات الموقعة على وثيقة الالتزام لوقف تجنيد الأطفال وتسريح المجندين منهم في صفوفها، فإن تجنيد الأطفال على يد الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية النشيطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية استمر خلال الفترة التي يشملها هذا

التقرير. ففي فترة حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٨ وحدها، أبلغت الجهات المعنية بحماية الأطفال عن وقوع ٦٢ حالة تجنيد في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

٧٥ - وتلقى الفريق تقارير منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ تتعلق بوجود ١٠٠ طفل في صفوف اللواء التابع للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب المنتشر في مويسو وكيتشانغا، ولا يزال ما لا يقل عن ٧٠ طفلا من هؤلاء في صفوف اللواء تحت قيادة العقيد سالونغو.

٧٦ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، فر ستة فتية تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٧ سنة من صفوف ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين، وقالوا إنهم تركوا وراءهم ١٥ طفلا آخرين. وتقول التقارير إن ما لا يقل عن ٢٠ طفلا كونغوليا ما زالت تستخدمهم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيسيغورو وكيكوكو وبامبو (إقليم روتشورو) ضد أتباع نكوندا. وأكدت تقارير حديثة أيضا قيام اتحاد التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في شباط/فبراير ٢٠٠٨ بتجنيد الأطفال قسرا في ماسيسي وروتشورو. فقد قامت عناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بتجنيد فتى يبلغ من العمر ١٥ سنة في روانوا ليحمل بضائع نُهبت في هجوم مسلح، ثم جندته بعد ذلك بثلاثة أيام عناصر من ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين.

٧٧ - ويُدَّعى أن جماعة الماي - ماي التي يقودها الجنرال لافونتين تضم أيضا في صفوفها أطفالا. وهناك على وجه التحديد جماعة تنشط في كانيابايونغا تحت قيادة الرائد كاميامودو كولو فايدا تتألف من ٦٠ عنصرا معظمهم دون سن الثامنة عشرة.

٧٨ - وقد تأكد خلال عملية تسريح ٣٠ طفلا في أيار/مايو ٢٠٠٨، وجود أطفال في صفوف اللواء الـ ٨٥ للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المنتشر في واليكالي، وتأكد ذلك أيضا من الطلب الذي وجهه إلى السلطات المحلية الليفتنانت كولونيل سامي ماتومو للمساعدة في عملية تسريح الأطفال العاملين في كتيبته.

٧٩ - وما زال العاملون في مجال حماية الطفولة يتعرضون للاستفزاز والمضايقة، كما يُعاد تجنيد الأطفال الذين سبق تسليمهم. وتقول التقارير إن عناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا/قوات محاربي أباكنغوزي قامت في أيار/مايو ٢٠٠٨ بالقرب من بورامبا باختطاف عدد من الأطفال الذين كانوا في طريق العودة إلى أسرهم. وفي نياميليما، بإقليم روتشورن، قُتل ثلاثة أطفال من عناصر الماي - ماي كان قد تم تسليمهم، لأنهم التحقوا بعملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. وفي حزيران/يونيه، قُتل ثلاثة أطفال أيضا في نياميليما بإقليم روتشورو لاتهامهم بالفرار من الخدمة، قتلتهم عناصر من الماي - ماي. وفي وقت سابق،

أي في آذار/مارس، أُفرج عن ٣١ طفلا بعد أن كانوا معتقلين منذ كانون الأول/ديسمبر [في سجن ماكالا] بتهم ارتكاب أفعال تمس بالروح الوطنية.

ثامنا – انتهاكات حقوق الإنسان التي تشمل استهداف الأطفال والنساء

٨٠ - تشير تقارير متطابقة من بعثة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى أن الحالة العامة لحقوق الإنسان في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية قد ساءت في بعض مناطق كيفو الشمالية بعد مرور سبعة أشهر على توقيع بيانات الالتزام. وقد وثقت منظمة رصد حقوق الإنسان عمليات قتل ٢٠٠ مدني منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وهذا هو السياق الذي استُهدفت فيه النساء والأطفال؛ إذ سجلت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المئات من حالات اغتصاب النساء والأطفال وقتل الأطفال.

٨١ - وحسبما ذكرته هذه التقارير، ارتُكبت تجاوزات لحقوق الإنسان بصورة خاصة في منطقة بوكومبو الإدارية والمناطق المحيطة بها الواقعة في روتشورو الغربية، حيث قُتل حوالي ١٥٠ مدنيا بين شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠٠٨ على يد مقاتلي ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين وماي-ماي مونغول، يدعمهم أفراد من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٨٢ - وهناك مسألة أخرى تثير قلق الوكالات الإنسانية، وهي الموجة الجديدة من التشرد التي تجري في إقليم روتشورو منذ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وهي راجعة في معظمها إلى الاقتتال المحتدم بين المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين، فضلا عن مضايقة المدنيين وقتلهم على يد مقاتلي المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، كالأحداث التي وقعت في بامبو في أواخر كانون الثاني/يناير وفي موشانغو في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ووفقا للشهادات والتحقيقات الميدانية، قام المقاتلون مرارا بمهاجمة القرى لنهب الماشية والماعز وغيرها من الممتلكات، فكانوا يغتصبون النساء والفتيات، ويقتلون المدنيين الذين يعترضون على أفعالهم أو الذين يتهمونهم بالتعاون مع أعدائهم.

٨٣ - وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٨، قام مكتب الأمم المتحدة الموحد لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتوثيق ٥٢ حالة من حالات العنف الجنسي في جميع أنحاء البلد، ارتكبت منها الجماعات المسلحة ما نسبته ١٤ في المائة. إلا أنه، وحسبما ذكرته منظمات غير حكومية تعمل في المجال الإنساني، أوردت التقارير وقوع ٦٠٠ حالة اغتصاب في منطقة نيانزال بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠٠٨، وتلقت اللجنة الإقليمية لمحاربة العنف الجنسي في كيفو الشمالية، خلال حزيران/يونيه، تقارير بوقوع ١٣٩ حالة عنف جنسي ضد الأطفال على يد مدنيين وأفراد مسلحين.

٨٤ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، اغتُصبت فتاتان على يد عناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في بلدة روتشورو.

٨٥ - وفي بونياكيري الواقعة في كيفو الجنوبية، حسب البيانات التي جمعتها منظمة غير حكومية محلية، وقعت ٢٠٠ حادثة من حوادث العنف الجنسي في السنتين الأخيرتين.

٨٦ - وتورد التقارير أن أفعال العنف الجنسي في تزايد في إقليم لوبيرو الجنوبي، بناء على المعلومات والتحاليل الواردة من داخل بعثة الأمم المتحدة ومن خارجها. وهذا راجع إلى ارتفاع عدد الاشتباكات بين ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين/القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في هذه المنطقة. ومن المناطق التي تثير القلق بصورة خاصة: بوتالانغولا (تقع على بعد ٧ كلم جنوب شرق كانيابايونغا، في إقليم روتشورو) ومبوغافينيوا (تقع على بعد ٥٠ كلم شمال غرب كانيابايونغا) حيث أبلغت مصادر محلية عن وقوع العديد من حالات الاغتصاب في الأيام الأخيرة.

٨٧ - وتفيد التقارير بأن جنود المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب قاموا، منذ أحداث القتل التي وقعت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ في كالونغي (١٥ كلم شمال شرق ماسيسي)، وهي منطقة ذات أغلبية من طائفة الهوتو وتخضع لسيطرة المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بقتل ٣٠ مدنيا، من بينهم رضيع وفتى في سن الرابعة عشرة وامرأة. ويُعرف القائد المحلي للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في المنطقة بالرائد ماهيندول. وحسب شهادات استقتها بعثة الأمم المتحدة، كان الضحايا من المشردين الذين استُهدفوا لاحتمائهم في منطقة تحيط بكالونغي وتقع تحت سيطرة ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين. وحسب الشهادات نفسها، حدثت موجات عديدة أخرى من عمليات استهداف المدنيين خلال الفترة نفسها وفي المنطقة ذاتها، الأمر الذي يدفع الفريق إلى الاعتقاد بأن عدد الضحايا ربما يكون أكبر مما تشير إليه التقديرات.

تاسعا - الموارد الطبيعية وتمويل الجماعات المسلحة غير المشروعة

٨٨ - عملا بالفقرة الفرعية ١٨ (د) من قرار مجلس الأمن ١٨٠٧ (٢٠٠٨)، وعقب ما أبدته لجنة الجزاءات من اهتمام بمسألة تعقب الموارد الطبيعية، التقى فريق الخبراء بوكالات التعدين وشركات تصدير المعادن في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل توعيتها بشأن الحظر المفروض على توريد الأسلحة.

٨٩ - وتعكف حكومة ألمانيا حاليا على وضع نظام تعقب جيولوجي للمعادن يقوم على تسجيل عينات جيولوجية من مختلف مناطق التعدين من أجل إنشاء قاعدة بيانات يمكنها

تحديد منشأ أي معدن عن طريق الاختبار في المعمل. ويدعم الفريق هذه المبادرة، وإن كان يرى أن النظام لن يكون كافيا بذاته لمراقبة تدفق المعادن المستخرجة بصورة غير مشروعة، أخذا في الاعتبار احتمال أن يكون أخذ العينات بكثافة من كل شحنة أمرا ضروريا، وأن المعادن المستخرجة من مناجم مختلفة – تلك التي تحتلها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتلك التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة غير المشروعة – تكون مخلوطة ببعضها بالفعل في عملية الشحن.

٩٠ - بالإضافة إلى ذلك، وحتى يكون نظام التعقب فعالا، هناك حاجة إلى المزيد من المعلومات لمعرفة الشحنات التي يمكن توريدها من مواقع التعدين غير المشروعة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال نظام تعقب إداري يستند إلى تحديد مواقع التعدين الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة غير المشروعة، فضلا عن معرفة طرق التصدير التي تسلكها. وحتى إن تحقق ذلك، فنظرا لأن المعادن تختلط ببعضها في كثير من الأحوال قبل وصولها إلى مواقع الاتجار الرئيسية، سيكون من الصعب التمييز بين المواد ''المشبوهة'' و ''غير المشبوهة''.

٩١ - ويعرب الفريق عن تقديره لعمل المؤسسات الكونغولية التابعة للدولة، التي تحاول الانتشار في المناطق التي تسمح أحوالها الأمنية بذلك. وعلى وجه الخصوص، يشجع الفريق بعض أعمال شعبة المناجم التي تعد الفرع الإقليمي لوزارة المناجم، والتي تحاول تسجيل التجار المحليين في المنبع، وتعقب ما يسلكونه من طرق للتصدير، وتعهد سجلات للمشترين النهائيين لبعض شحنات المعادن. وأعدت مؤسسات كونغولية أخرى أيضا سجلات مفيدة للعناصر الفاعلة المحلية المشاركة في تجارة المعادن وما تسلكه من طرق للتصدير، حتى إن لم تكن تلك مهمتها الرئيسية، ومن بين هذه المؤسسات مركز التقييم والخبرة والمصادقة وهو الشعبة المستقلة لمراقبة الجودة، ودائرة دعم مشاريع التعدين الصغيرة والإشراف عليها (Service d’assistance et d’encadrement du small-scale mining) وهي الوكالة الحكومية المسؤولة عن تسجيل أفراد عمال المناجم الحرفيين.

٩٢ - ويرى الفريق أن هذه المبادرات الحكومية تشكل نقطة بدء ممكنة لوضع الخرائط بشكل فعال، رغم أن نطاق وجود الوكالات الحكومية الفعلي وقدرتها على إنفاذ سلطتها لا يزال يشوبهما الكثير من الثغرات. ولكن يلزم وجود المزيد من التنسيق فيما بين الوكالات، بهدف تجنب الازدواج غير الضروري في المسؤوليات، ومن أجل كفالة معايير متسقة لجمع البيانات.

٩٣ - وفي نهاية المطاف، ومن أجل منع تمويل الجماعات المسلحة غير المشروعة من خلال الموارد الطبيعية، يجب أن تأخذ قوات الأمن التي ينبغي أن يعاد تشكيلها بشكل سليم، بزمام

السيطرة على جميع مواقع التعدين الرئيسية. ومن ثم يرى الفريق أنه يتعين أن يدرج التعدين في عملية إصلاح قطاع الأمن الجارية، وأن يقدم المجتمع الدولي الدعم لهذه العملية. ويعتزم الفريق مناقشة هذه المسائل مع مسؤولي التعدين الكونغوليين والجهات الدولية المانحة قبل أن يتوصل إلى أي استنتاجات قاطعة.

٩٤ - والتقى الفريق في هذه الأثناء برابطة مصدري المعادن في غوما، التي تمثل كل شركات التصدير المسجلة. وأبلغ المصدرون الفريق بعدم قدرتهم على تحديد منشأ المواد المستخدمة بدقة في كل الأوقات، لأنهم يشترون من تجار معتمدين أو وسطاء. وطلبت الرابطة من الفريق المساعدة في تعقب منشأ المعادن المشتراة. وشدد الفريق، من ناحيته، على مسؤولية وكالات البيع في تحديد مصدر معادنها ووافق على مساعدتها في هذه المهمة. وكخطوة أولى، طلب الفريق إلى رابطة مصدري المعادن توفير معلومات معينة وهو ما وافق أعضاؤها بالإجماع على القيام به. وأشار الفريق إلى أن عدم توفير المعلومات التالية يشكل إحجاما من جانب شركات تصدير المعادن عن مواجهة مشكلة التعقب بشكل سليم:

(أ) تقديم قائمة كاملة باسم كل تاجر يشتري منه كل مُصدِّر. وتحديد التجار حسب المنطقة الجغرافية؛

(ب) إدراج الأرقام التي توافرت على مدى العام الماضي عن كميات مختلف المعادن المشتراة من كل من التجار وعن مواقع الاتجار التي يوفر منها هؤلاء التجار المعادن، حسب تاريخ الشحنة؛

(ج) تحديد طريقة وتواريخ إيصال كل شحنة من الشحنات، جوا أو برا، بما في ذلك مطارات المنشأ والطرق البرية المستخدمة على مدى العام الماضي؛

(د) تكرار العملية لدى كل مكتب من مكاتب الاتصال التي يشغلها المصدرون في المدن في جميع أنحاء شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

عاشرا - التحقيقات المتعلقة بالطيران

٩٥ - يدرك فريق الخبراء أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٠٧ (٢٠٠٨)، ليست ملزمة بإبلاغ اللجنة بأي من عمليات توريد الأسلحة. وفي نفس الوقت، يؤكد القرار التزام الدول المصدرة بإخطار اللجنة بعمليات شحن الأسلحة وتسليم ما يتصل بها من عتاد، مع الأخذ في الاعتبار بوجه خاص أسلحة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي آلت إلى الجماعات المسلحة غير المشروعة.

٩٦ - ويحقق الفريق في فئتين من مسارات الطيران التي يعتبرها ذات صلة بتحقيقه المتعلق بنقل الأسلحة. تتعلق الفئة الأولى بمسارات الطيران غير المنتظمة لشركات طيران محددة يمكن أن تكون ذات صلة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الرحلات الجوية لنقل الأسلحة. ونتيجة لهذه التحقيقات، حدد الفريق ثلاثا من شركات الطيران، لإحداها تاريخ من انتهاكات الحظر على توريد الأسلحة، لقيامها برحلات جوية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٠٨.

٩٧ - وتتعلق الفئة الثانية بمسارات الطيران التي يبرزها تقرير فريق الخبراء السابق (S/2008/43). وعلى وجه الخصوص، حصل الفريق على المزيد من المعلومات المتعلقة برحلة جوية من الخرطوم إلى كيسنغاني، جمهورية الكونغو الديمقراطية، في ليلة ٢٦-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، يُزعم أنها كانت تحمل أسلحة، وكانت محاطة بطوق من الأفراد العسكريين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء تفريغ شحنتها، وفقا لما ذكره شهود كانوا على المدرج. ويشير الفريق إلى تحقيقات سابقة في رحلات جوية لشركة عزة للنقل الجوي وصلتها بالخرطوم، ويعتزم مواصلة التحقيق في هذه المسألة. ويتابع الفريق أيضا تحقيقاته المتعلقة بشركة ICAR Air.

٩٨ - وحصل الفريق أيضا على وثائق تتضمن تفاصيل شحنة من قطع غيار لطائرات عمودية صدرتها شركة UKROBORONSERVICE، وهي شركة أوكرانية تديرها الدولة، توجهت إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. والفريق على علم بأن هذه الشحنة مرت بزمبابوي قبل توصيلها في نهاية المطاف إلى لومومباشي، جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويدرك الفريق أن شركة UKROBORONSERVICE شاركت في توصيل شحنة من ناقلات الأفراد المصفحة، والدبابات، وما يتصل بها من ذخائر، إلى ميناء ماتادي في تموز/يوليه ٢٠٠٦، وهو ما أبلغته حكومة أوكرانيا إلى اللجنة.

حادي عشر - رصد الجزاءات الذكية ضد الكيانات والأفراد المدرجة أسماؤهم في قوائم

٩٩ - يأتي ما يلي وفقا لما ذكره مسؤولون حكوميون في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي قواتها المسلحة، والسلك الدبلوماسي، وأفراد في الجماعات المسلحة غير المشروعة:

(أ) بوسكو نتاغاندا، أدرجت اللجنة اسمه في القائمة لانتمائه لجماعة مسلحة غير مشروعة ولاتجاره بالأسلحة، ولا يزال قائد العمليات العسكرية في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أمرا بإلقاء القبض

عليه لارتكابه جرائم حرب بإلحاق أطفال تقل أعمارهم عن ١٥ عاما بالخدمة العسكرية وتجنيدهم إجباريا، واستخدامهم للمشاركة في أعمال عدائية فعلية في إيتوري؛

(ب) فرانك كاكوليلي بوامبالي، أدرجت اللجنة اسمه في القائمة لانتمائه لجماعة مسلحة غير مشروعة ولاتجاره بالأسلحة، ترك المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في شباط/فبراير ٢٠٠٨، وهو حاليا في كينشاسا تحت المراقبة الحكومية. وقد أبلغ الفريق بأنه سافر إلى كينشاسا من إقليم ماسيسي في مقاطعة كيفو الشمالية برا، عن طريق أوغندا وكينيا، ثم جوا من نيروبي إلى كينشاسا، وهو ما يمثل انتهاكا لحظر السفر المفروض من مجلس الأمن. وأكد مسؤولو المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في غوما هذه المعلومات. وراسل الفريق حكومتي أوغندا وكينيا في هذا الصدد بهدف الحصول على تأكيد من سلطات الهجرة في كل منهما؛

(ج) ماتيو نغودجولو، أدرجت اللجنة اسمه في القائمة لانتمائه لجماعة مسلحة غير مشروعة ولاتجاره بالأسلحة، وألقت سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية القبض عليه في كينشاسا يوم ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨ عقب صدور أمر من المحكمة الجنائية الدولية بإلقاء القبض عليه، ونُقل لاحقا في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨ لينتظر المحاكمة في لاهاي؛

(د) جيروم كاكوافو بوكاندي، أدرجت اللجنة اسمه في القائمة لضلوعه في الاتجار بالأسلحة ولكونه قائدا لجماعة مسلحة غير مشروعة، لا يزال يعمل في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(هـ) جرمان كاتانغا، أدرجت اللجنة اسمه في القائمة لانتمائه لجماعة مسلحة غير مشروعة ولاتجاره بالأسلحة، وهو محتجز لدى المحكمة الجنائية الدولية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧؛

(و) بانغا خاوا ماندرو، أدرجت اللجنة اسمه في القائمة لانتمائه إلى جماعة مسلحة غير مشروعة ولاتجاره بالأسلحة، وقد اعتقلته السلطات الكونغولية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. برأته محكمة الاستئنافي في كيسنغاني ولكنه نُقل لاحقا إلى السلطات القضائية في كينشاسا بانتظار استئناف الحكم؛

(ز) سيلفستر موداكومورا، أدرجت اللجنة اسمه في القائمة لانتمائه إلى جماعة مسلحة غير مشروعة ولاتجاره بالأسلحة، ولا يزال يعمل قائدا عسكريا للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا/قوات أبكونغوزي المقاتلة، إنطلاقا من مقره في كيبوا بإقليم ماسيسي؛

(ح) إيغناسي موروناشياكا، أدرجت اللجنة اسمه في القائمة لانتمائه إلى جماعة مسلحة غير مشروعة ولاتجاره بالأسلحة، وهو يقيم حاليا في ألمانيا ولا تزال القوات الديمقراطية لتحرير رواندا/قوات أبكونغوزي المقاتلة تعترف به رئيسا للجناح السياسي للجماعة المسلحة. وجمع الفريق من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا المُسرحين معلومات تتعلق بمشاركته المستمرة في اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية داخل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا عن طريق الاتصال المتكرر بالقادة الميدانيين؛

(ط) ستراتون موسوني، أدرجت اللجنة اسمه في القائمة لانتمائه إلى جماعة مسلحة غير مشروعة ولاتجاره بالأسلحة، وهو مقيم حاليا في ألمانيا، ولا تزال القوات الديمقراطية لتحرير رواندا/قوات أبكونغوزي المقاتلة تعترف به نائبا لرئيس الجناح السياسي للجماعة المسلحة؛

(ي) لوران نكوندا، أدرجت اللجنة اسمه في القائمة لانتمائه إلى جماعة مسلحة غير مشروعة ولاتجاره بالأسلحة، وهو لا يزال رئيس المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وقائده العام؛

(ك) بوتيمبو للطيران (utembo AirlinesB) وشركة البحيرات الكبرى للأعمال (Great Lakes Business Company)، أدرجت اللجنة اسميهما في القائمة لتقديمهما المساعدة لجماعات مسلحة غير مشروعة، ولم تعد لديهما تراخيص لتشغيل طائرات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبغض النظر عن ذلك، ورغم أن مديرية الملاحة الجوية في جمهورية الكونغو الديمقراطية منعت أسطول شركة البحيرات الكبرى للأعمال من الطيران لأسباب تقنية، فقد تحطمت طائرة تابعة لهذه الشركة (تحمل رقم التسجيل 9Q-CMG) في مطار غوما يوم ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٨، في انتهاك للتدابير التي فرضتها لجنة الجزاءات؛

(ل) شركة كونغو كوم التجارية (Congo COM Trading House)، أدرجت اللجنة اسمها في القائمة لانتهاكها الحظر المفروض على توريد الأسلحة، صُفيت عقب وفاة مالكها كيسوني كامبالي في تموز/يوليه ٢٠٠٧؛

(م) جولز موتيبوتسي، أدرجت اللجنة اسمه في القائمة لانتمائه إلى جماعة مسلحة غير مشروعة ولاتجاره بالأسلحة، ألقت الحكومة الرواندية القبض عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ عندما حاول عبور الحدود إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفقا للسلطات الرواندية، فإنه ''قيد الحجز'' حاليا.

(ن) ويعتزم الفريق جمع المزيد من المعلومات عن أنشطة فلوريبير نجابو، وجيمس نياكوني، وأوزيا مازيو، ومنظمة جميعا من أجل السلام والتنمية (Tous pour la paix et le

developpement)، وشركة Uganda Commercial Impex Ltd.، وشركة Machanga Ltd.، خلال الجزء الثاني من ولايته.

ثاني عشر – ملاحظات

١٠٠ - واجه فريق الخبراء تناقضات بين ولايته ومقتضيات عمليات السلام المتعددة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد أفادت التقارير بأن العديد من الموقعين على وثيقة الالتزامات، على سبيل المثال، استخدموا أموالا من برنامج أماني لتمويل جماعاتهم المسلحة وتجنيد مقاتلين جدد. وأفادت التقارير بتلقي كل جماعة مسلحة ٣ ٠٠٠ دولار لأغراض التوعية، في حين يتلقى المندوبون في لجنة أماني التقنية مرتبات شهرية تبلغ ٢ ٠٠٠ دولار. وقد شوهد مندوبو الحكومة في احتفالات عامة وهم يسلمون جماعات مسلحة مبالغ كبيرة من المال، كالمبالغ التي دفعت إلى ائتلاف المقاومة الوطنية الكنغولية في مبوافيوا، في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، من أجل الغذاء والدواء. وهذه الترتيبات المالية، التي تتلقاها الحكومة وباعتبارها جزءا أساسيا من عملية السلام، تشكل نظريا انتهاكا لحظر الأسلحة. ومما يقلق الفريق أن هذا التمويل قد يستخدم من أجل التجنيد وشراء الأسلحة، ما لم توضع ضمانات كافية.

١٠١ - وقد ظهرت جوانب غامضة كهذه في سياق اتفاق نيروبي المتعلق بإعادة الجماعات المسلحة الأجنبية إلى أوطانها. وفي نفس الاجتماع المعقود في مبوافينيوا في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، سلم وفد حكومي نحو ٢ ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى القائد العام للتجمع من أجل الوحدة والديمقراطية، جان داماسين نديباجي (الملقب بموساري) من أجل الغذاء والدواء. وقام أيضا رجال أعمال وتربطهم صلات بالمسؤولين الحكوميين في عدة مناسبات بتزويد كل من التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية وائتلاف المقاومة الوطنية الكنغولية بمواد غذائية.

١٠٢ - وتظل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية هي أحد الموردين الرئيسيين للأسلحة والذخيرة في المنطقة. وقد قامت مصادر عديدة، بما فيها ائتلاف المقاومة الوطنية الكنغولية، والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بإبلاغ الفريق عن عمليات نقل أسلحة من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جماعات مسلحة غير مشروعة على مدى العام الماضي. وقد أسهم في هذه المشكلة الافتقار إلى إجراءات محاسبية بشأن الأسلحة، وانخفاض المرتبات وغير ذلك من نقاط الضعف المؤسسية. وأحد الأمثلة على ذلك، استيلاء المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، على أكثر من ٢٠ طنا من

الأسلحة من اللواء الخامس عشر التابع لائتلاف المقاومة الوطنية الكنغولية في منطقتي كيكوكو، وروتشورو. وتلقى الفريق أيضا معلومات من مصدرين منفصلين داخل الحكومة الكنغولية تتعلق بسرقة أسلحة وذخيرة من والونغو، ويوصي الفريق بقوة بأن تتضمن عملية إصلاح قطاع الأمن مزيدا من المساءلة من جانب الحكومة بشأن تخزين الأسلحة.

١٠٣ - وقد تلقى الفريق العديد من التقارير التي تشير إلى أن المشاكل التي تكتنف عملية التسريح الوطنية يسرت للميليشيات أن تعيد تجنيد المقاتلين الذين سُرّحوا وأن تعيد تسليحهم. وقد أخفت الجماعات المسلحة، أثناء عملية التسريح، عددا كبيرا من الأسلحة أو استبقتها لديها، مما سمح لها بإعادة تسليح جنود جدد بسهولة. وفي نومبي، بإقليم كاليهي، أبلغ المسؤولون المحليون وضباط من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الفريق بأن ائتلاف المقاومة الوطنية الكنغولية جند في تلك المنطقة العديد من الجنود الذين كانوا قد سرحوا. وتلقى الفريق معلومات مماثلة عن جماعة الماي ماي كاسيندين في كاينا، بإقليم لوبيرو. وأفادت التقارير بأن ما لدى اللجنة الوطنية للتسريح وإعادة الإدماج من أموال نفذت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بعد أن قامت بسداد مدفوعات المقاتلين المسرحين لأغراض إعادة إدماجهم، ولكن من دون أن تتمكن من تنفيذ مشاريع إدماج لنصفهم. ومن المقرر أن تُنشأ قريبا وحدة جديدة تسمى وحدة تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٠٤ - أما فيما يتعلق بالجمارك، فإن الفريق يرى ضرورة إجراء إصلاحات في مجال الضرائب وفي هيئات جباية الإيرادات العاملة على الحدود. وقد أدت الضرائب والتعريفات التعجيزية، مقترنة بضعف مؤسسات الدولة، إلى انتقال جزء كبير من التجارة، داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وخارجها، إلى العمل في الخفاء، مما أدى إلى حصول المسؤولين الإداريين في جميع مراكز الحدود في البلد على رشاوى بمبالغ كبيرة. وتختلف الحال في بوناغانا، من حيث أن هذا الفساد يساهم بطريقة مباشرة في تمويل المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب.

١٠٥ - ويوصي الفريق بأن يجري ربط مراكز الجمارك إلكترونيا وأن تعزز الحكومة هيكل مكتبها لإدارة النقل البحري الكائن في ممباسا، بكينيا، الذي يقوم بتسجيل الإقرارات الجمركية للبضائع المستوردة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية أو المصدرة منها. ويوصي الفريق بإكمال المرافئ الجافة في بوناغانا وفي إيشاشا وكاسيندي، وهي مراكز جمركية أخرى ذات أهمية تقع في شمال كيفو. ويرى الفريق أن وجود جماعات مسلحة غير مشروعة

في بوناغانا بمثابة عقبة رئيسية تعترض سبيل توسيع الإدارة الحكومية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٠٦ - وحاول الفريق أيضا تعقب الأسلحة التي سُلّمت إلى بعثة الأمم المتحدة خلال عملية نزع السلاح. وللأسف، وبالرغم من أن البعثة جمعت مئات من الأسلحة على مدى العام الماضي، فإنها لم تنشئ بعد نظاما لقاعدة بيانات للأسلحة تشتمل على معلومات كافية لأغراض التعقب. ويعمل الفريق حاليا مع البعثة لإنشاء قاعدة البيانات هذه.

١٠٧ - وخلال تفاعلات الفريق مع وحدات البعثة العسكرية في الميدان، لاحظ في عدة مناسبات انخفاض مستوى الوعي لدى هذه الوحدات فيما يتعلق بولاية الرصد المنوطة بها فيما يتعلق بحظر الأسلحة (عملا بقراري مجلس الأمن ١٧٥٦ (٢٠٠٧) و ١٧٩٤ (٢٠٠٧)). ويوجد حاليا قدر ضئيل من المعلومات التي قامت بجمعها الوحدات التابعة للبعثة بشأن إمدادات الأسلحة وتحركات القوات ونقل الأسلحة عبر الحدود. ويعمل الفريق حاليا مع البعثة بغية إذكاء الوعي بهذه المسائل لدى الوحدات.

١٠٨ - ويعمل فريق الخبراء أيضا مع الدول الأعضاء بغية الحصول على الوثائق المتعلقة بالتحويلات المصرفية، وسجلات المكالمات الهاتفية وصادرات الأسلحة ذات الصلة بولايته. ويعول الفريق على دعم الدول الأعضاء في أن تقدم إليه المعلومات المطلوبة، ومن ثم تمكينه من المحافظة على درجة عالية من معايير الإثبات في سبيل الوفاء بولايته.

الضميمة

الاجتماعات والمشاورات

بلجيكا

الحكومة

وزارة الخارجية

المنظمات

دائرة معلومات السلام الدولي

جمهورية الكونغو الديمقراطية

الحكومة

الوكالة الوطنية للاستخبارات

المصرف المركزي للكونغو

مركز التقييم والخبرة والتصديق التابع لجمهورية الكونغو الديمقراطية

وزارة الخارجية

هيئة الطيران المدني

الإدارة العامة للهجرة

القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

الحرس الجمهوري

مديرية الطيران المدني

مكتب الجمارك والرسوم

الشرطة الوطنية الكنغولية

وزارة المناجم

المنظمات

منظمة أطباء بلا حدود

مكتب خدمات الرقابة الداخلية أوكسفام

منظمة رصد حقوق الإنسان

معهد بول

البنك الدولي

وكالات الأمم المتحدة

بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأغذية العالمي

التمثيل الدبلوماسي

سفارة بلجيكا

سفارة جنوب أفريقيا

سفارة الصين

سفارة فرنسا

سفارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

سفارة الولايات المتحدة الأمريكية

الاتحاد الأوروبي

رواندا

الحكومة

مكتب رئيس الجمهورية

وزارة الخارجية

مديرية الأمن الخارجي

وزارة الداخلية

قوات الدفاع الرواندية

لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في رواندا

كيانات الأمم المتحدة

بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

التمثيل الدبلوماسي

سفارة بلجيكا

سفارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

مقر الأمم المتحدة

التمثيل الدبلوماسي لدى الأمم المتحدة

البعثة الدائمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

البعثة الدائمة لبلجيكا

البعثة الدائمة لفرنسا

البعثة الدائمة لألمانيا

بعثة الولايات المتحدة

كيانات الأمم المتحدة

إدارة عمليات حفظ السلام

إدارة الشؤون السياسية

مكتب الأخلاقيات

مكتب خدمات الرقابة الداخلية

مكتب الشؤون القانونية